وح ينسد باب اثبات الصانع بالامكان لانه لا يحوج
الي سبب متاخر لجواز ان يكون السبب
التام نفسه سببا قيل ح فانه قال بستقيم لا
يجوز كون الحادث علة تامة لمثله والامكان
قديما ضرورة ان ما يكفي ذاته في وجوده يكون
قديما فلا يمكن اثبات الصانع بالممكن الحادث قلنا
هذا الايراد علي ما نقلنا عنه انما يتجه في باب
الاثبات بالامكان اذ ح لا يمكن الاثبات بدون الاحتياج
الي اخذ الحدوث وهم مطبقون علي جواز الاثبات
بالامكان وتجويز كون العلة التامة نفس الشيء
لا يستلزم عدم جواز ما نحن بصدده في ما اتفق عليه كافة
المحققين فكيف يجعل ذلك مقررا علي انا نقول
ح لا يتم اثباته بالممكن الحادث ايضا لجواز انتهائه
الي ممكن قديم يكون علة تامة لمثله فينقطع
السلسلة كما علي تقدير انتهائه الي الواجب القديم

من

من غير فرق فانهم خصوا ايضا الممكن هو الذي
لا يجب وجوده والعدم بالنظر الي ذاته ولو كان علة
تامة لمثله كان وجوده واجبا بالنظر الي ذاته
لا بالنظر الي ذات العلة التامة يجب وجود المعلول
لا يقال انما يلزم كونه واجبا لو لم يقتصر الجزء
الاخير من العلة علي الواجب لجاز ان يقتصر
هو ايضا علي الممكن لانا نقول الواجب لذاته
هو ما يجب له الوجود بالنظر الي ذاته وهو صادق
علي ما يكون علة تامة لنفسه فيلزم كونه واجبا
مع انه يحتاج الي غيره هذا لا يقال نحن نقسم
هذا الموجود اما ان يحتاج الي غيره في وجوده
وهو الممكن او لا وهو الواجب فلا يلزم ذلك لانا
نقول كيف نا دخول في الواجب علي بعض
التقسيمات التي اعترفوا بصحتها وهو قولهم
الشيء اما ان يجب له الوجود بالنظر الي ذاته
وهو الواجب او عدمه كذلك وهو الممتنع

Copyright © King Saud University